http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1358) السنة السادسة -السبت (1) تشرين الثاني 2008

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الماركسيون وعودة الاستعمار إلى العالم العربي

شاكر النابلسي
الولايات المتحدة

كان المفكرون القوميون العرب المعاصرون، يعتقدون أن مرحلة الاحتلال العسكري قد فاتت وفات أوانها. وأن الاستعمار إذ يعود ثانية فإنه يعود بشكل مختلف عن السابق. فوعي الشعوب ونضالها وتطلعها إلى تنمية ذاتها جعل عملية الاحتلال العسكري وإدامته عملية مرتفعة التكاليف. وأن من الأفضل إقامة القواعد العسكرية برضا الحكومات الوطنية القائمة وموافقتها وإقامة الأحلاف المسبقة. بل إن هذه القواعد يمكن الاستغناء عنها بعد اختراع الصواريخ العابرة للقارات، وبعد إمكان وضع هذه الصواريخ على سفن وغواصات تجوب البحار والمحيطات.

كل هذا نتيجة ماذا؟

وصحيح أن هذا هو ما حدث، ولكنه لم يكن كله نتيجة وعي الشعوب ونضالها وتطلعها إلى تنمية ذاتها، ولكنه كان بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الأسلحة الحربية، وبفعل عامل السرعة والدقة في حسم المعارك.. هذه السرعة وتلك الدقة التي أصبحت من سمات العصر الحديث ليس في مجال الأسلحة، ولكن في مجالات الحياة كافة.

كذلك، فإن المرحلة المعاصرة في تطور الظاهرة الاستعمارية وانتقالها من الطور التقليدي المباشر إلى الطور غير المباشر والأكثر تنوعاً وتعقيداً في أدواته وأساليبه يعني في معظم الحالات استبدال الوجود العسكري في الضغط الاستغلالي على الشعوب بشبكة من الأحلاف العسكرية وتكبيل الدول الحديثة الاستقلال بالمعاهدات والأحلاف ثم خلق وإذكاء الخلافات فيما بينها سعياً إلى إضعافها.

كيف رأى الماركسيون الاستعمار؟

كان للتيار الماركسي في الفكر العربي المعاصر صوته العالي في ظاهرة عودة الاستعمار للعالم العربي، وكان هذا الصوت يقول:

إن الاستعمار الذي لم يستطع حتى الآن العودة إلى العالم العربي من الباب العسكري، يحاول أن يعود الآن من الباب الثقافي. وأن الآليات الجديدة لعودة هذا الاستعمار للعالم العربي تتلخص في الآليات الثقافية التالية التي يطلق عليها الماركسيون آليات «خبيثة وجهنمية»:

١. بذل أقصى الجهود لمراقبة سير التطور في البلدان المتحررة لخلق تيارات فكرية فيها تعرقل سير التطور وتحرفه عن نهجه التحرري.

٢.إنشاء قاعدة أيديولوجية لتفكيك صفوف الأدباء العرب وحرمان الحركة التحررية العربية الكثير من المواهب الأدبية والفنية التي خدعتها نظرية «الفن للفن».

٣. مع نهاية أسطورة «الفن للفن» من الثقافة العربية بعد النصف الأول من هذا القرن بدأت تزحف أساطير جديدة من أنواع مختلفة على الثقافة العربية منها أن الأدب لكي يكون عالمياً عليه أن يتخطى منطقته المحلية ومنطقته الوطنية والقومية. وعلى الأدب أن يعالج المشاكل الإنسانية عامة المتخطية لحدود المكان والزمان. واعتبر الماركسيون هذه الدعوة آلية من آليات الاستعمار الجديد.

٤.يعمل الاستعمار الجديد جاهداً لنشر المفهوم الرئيسي الذي يحدد الطابع المميز للفلسفة الذرائعية «البرغماتيزم». ويعتبر المفكرون الماركسيون العرب مثل هذا التصرف من مكر ودهاء ويقظة الاستعمار الجديد الذي يتصيد أدق الأساليب لاستخدام المفاهيم الفلسفية ذات المحتوى الرجعي الذي يتناقض كل التناقض مع مطامح الشعوب النامية المتطلعة إلى التطور والتقدم.

٥.إن الاستعمار الجديد يحاول بواسطة أعوانه والمنظمات والصحف والمؤسسات ذات القناع الثقافي الناشطة في بعض البلدان العربية إلى دفع التيارات التي تنادي بحرية الفرد بذاتها منفصلة عن حرية المجتمع ككل، مؤكداً أن حرية الفرد لوحده هي المفهوم الحق للحرية، وأنها الطرف النقيض لحرية الجماعة. ولا يمكن أن تتلاقى هذه وتلك.

٦.يحاول مفكرو الاستعمار الجديد – كما يقول الماركسيون – صياغة منهاج فكري يرمي إلى إبعاد مهمة العلم عن معرفة قوانين الطبيعة والمجتمع الموضوعية القائمة خارج الذهن البشري وذلك لتوجيه عقولنا إلى عدم التصديق والاعتقاد بإمكانية سيطرة العقل البشري بواسطة العلم على القوانين الطبيعية والاجتماعية. ذلك أن المنهاج الفكري الاستعماري يعلن عدم إقراره بوجود هذه القوانين بالفعل. وهذا يعني نفي إمكان معرفة العوامل والأسباب الحقيقية للأزمات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في سبيل استئصال تلك العوامل والأسباب.

٧.يقوم الاستعمار الجديد بإشاعة أنواع من القيم والسلوك الذهني والنفسي لدفع العرب إلى الاستسلام للأنظمة الرجعية والتحكم الاستعماري والبعد عن الثقة بالعلم والقدرة على التغيير الثوري الذي تنشده حركة التحرر العربية.

٨. وأخيراً، يرى المفكرون الماركسيون العرب أن الاستعمار الجديد يعود إلى العالم العربي من خلال بوابة الفلسفة كواحدة من البوابات الثقافية لعودة الاستعمار. ويرون أن دعاة الفكر الاستعماري يجهدون بمختلف الوسائل إلى إشاعة مفهوم مثالي خالص للفلسفة، بحيث تبدو الفلسفة في أذهان المثقفين العرب وكأنها مجموعة أفكار تجريدية منقطعة كل الانقطاع عن الحياة والعلم وعن مشكلات الإنسان والمجتمع وعن سائر القضايا التي تدخل في هموم الإنسان المعاصر وفي تجاربه الواقعية ومعاناته اليومية.

مغالطات الماركسيين

ومن الواضح أن في هذه الآليات كثيراً من المغالطات، وكثيراً من الخيال، وكثيراً من العواطف الجياشة، خاصة وأن مثل هذه الأفكار قد كُتبت في عام ١٩٦٨، بعد نكسة عام ١٩٦٧، وفي وقت كان الفكر الاشتراكي مسيطراً على أنحاء من العالم العربي (الجزائر، سوريا، العراق، مصر، عدن). ولعلنا ونحن نقرأها الآن في عام ٢٠٠١ وبعد مضي أكثر من ثلاثين سنة نضحك عليها ونسخر منها، سيما وقد تبين لنا – بعد ثلاثين عاماً ويزيد – أن لا شيئاً مما قاله المفكرون الماركسيون كان هو الواقع وهو الحقيقة. وأن هذه الآليات اعتُبرت واقعاً وحقيقةً في عام ١٩٦٨ من خلال النقمة الوطنية ضد الاستعمار، ومن خلال الفقر والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يُعتقد أن الغرب كان سببها.

مزيداً من الموضوعية لاثبات الحقيقة

ولكي نكون أكثر موضوعية في نقدنا لصحة هذه الآليات علينا أن نوضح التالي:

١.يعتبر الماركسيون أن مدرسة «الفن للفن» التي هاجمها الفكر الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي وفي أنحاء متفرقة من العالم الاشتراكي بما فيها العالم العربي من آليات الاستعمار الجديد. ومن المعروف أن لهذه المدرسة في العالم رواداً كباراً في الشعر والنثر والرواية والمسرح والفنون التشكيلية. وأن هذا المنهاج في الإبداع الأدبي لا علاقة له بالاستعمار. وأن هذه المدرسة الفنية مدرسة أدبية وفنية خالصة. وهي مطروحة في الغرب والشرق من شاء أخذها والتزم بها ومن شاء تركها وعافها. وقد جرى في العالم العربي في الستينيات والسبعينيات حوار وجدل طويل بين المثقفين الليبراليين والمثقفين الاشتراكيين الماركسيين حول نظرية «الفن للفن» و«الفن للمجتمع» وكان أول من أثار هذا الموضوع في النصف الثاني من القرن العشرين الكاتب اليساري اللبناني رئيف خوري في حواره مع طه حسين في عام ١٩٥٥ حول «أدب عامة وأدب الخاصة». ثم أثاره في مصر الناقد الاشتراكي محمد مندور مع طه حسين وتوفيق الحكيم وغيرهما. كما أثاره الناقدان الماركسيان: لويس عوض، وغالي شكري مع الناقد والكاتب رشاد رشدي وغيره.

٢.لم تكن مدرسة «الفن للفن أسطورة انتهت من العالم العربي. ولكنها كانت وما زالت مدرسة فنية لها روادها ولها مريدوها ومبدعوها والذين ينتجون إبداعاتهم ضمن شروطها. وهي مدرسة فنية وأدبية عالمية لها خصوم ولها مؤيدون كأي مدرسة أو منهاج أدبي وفني. والفكر الاشتراكي الماركسي هو الذي أحال هذه المدرسة إلى إشكال سياسي وربطها بالرأسمالية والاستعمار ضمن لعبة الأيديولوجيات وتصنيفاتها.

٣. إن الفلسفة البراغماتية وغيرها من الفلسفات التي جاءتنا من الغرب لم تكن مُلكاً للغرب وحده بقدر ما كانت – كأي علم آخر – مُلكاً للإنسانية جمعاء، من أراد أن يأخذها فليأخذها ومن أراد أن يتركها فليتركها. ولم يستعمل الغرب قنابله وصواريخه ومدافعه وأساطيله في البر والبحر والجو لكي يُجبر المفكرين العرب أو غير العرب على اتباعها أو الإيمان بها أو التبشير بها.

٤. إن الفلسفة كالعلم المجرد، لا رجعية فيها ولا تقدمية. كما أن الفلسفة كالعلم لا تحمل في ذاتها خيراً أو شراً. وأن طريقة استعمالها ومناحي هذا الاستعمال هي التي تحدد الخير أو الشر في الفلسفة، وكذلك في باقي العلوم الأخرى.

٥. إن الحرية الفردية التي يُقال ان الاستعمار الجديد يدعو إليها، والتي تتعارض مع الحرية الجماعية ومع حرية المجتمع – كما يدَّعي الماركسيون من المفكرين العرب – قد وضعها الماركسيون في المفهوم الأيديولوجي الضيق للحرية. فالأفراد هم المجتمع وهم المجموع، وحريتهم هي حرية المجتمع وحرية المجموع. ولا حرية للمجتمع من دون وجود أفراد أحرار. ولا حرية للمجموع من دون أن يكون أفراد هذا المجموع أحراراً. فكيف يمكن التفريق بين حرية الفرد وحرية المجتمع، أو بين حرية الفرد وحرية الوطن؟

٦. كيف يمكن للاستعمار الجديد القادم من مجتمع علمي عقلاني عميق العلمية وشديد العقلانية أن يدعونا إلى عدم العلمية وعدم العقلانية في الفكر؟ أليس هذا ضرباً من الخيال والتجهيل وألاعيب الأيديولوجيات؟ ثم ما هي الوسائل التي يستعملها الاستعمار الجديد لكي يحول بيننا وبين المنهاج العلمي أو بيننا وبين المناهج العقلانية؟ أليست الدعوة إلى الغيبيات والتفكير الغيبي غير العلمي وغير العقلاني جزءاً من التراث العربي – الإسلامي، وهذا ما هو قائم حتى الآن؟ وهل المنهاج اللاعقلاني واللا علمي منهاج استعماري في التفكير، أو هو منهاج وطني عربي؟ وما أثر الاستعمار الجديد على السلفية المتشددة التي تدعو إلى نبذ العقل والعلم في مواجهة الحياة وتحديات العصر؟ ومتى كان الاستعمار القديم أو الجديد يحول بيننا وبين معرفة الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الكامنة وراء المشاكل المختلفة التي نعانيها، وهو الذي جاء لنا بالمناهج المختلفة التي تُبين لنا كيف يمكن معرفة الأصل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لأي مشكلة نعانيها؟

مـــع الـديـمـقـراطـيـــة .. أم ضـــدهـــا؟

فارس عدنان
الولايات المتحدة

الانتقادات الموجهة للديمقراطية وآلياتها ليست بجديدة وخصوصاً في مجالي الفلسفة والعلوم السياسية حيث بدأت منذ أيام الفلسفة اليونانية وقسم منها يملك نسبة مئوية لا بأس بها من الصدقية ويمكن الأخذ به في الجدل القائم حول ملاءمتها للمواطنين على الرغم من خلفياتهم الوطنية والدينية والعرقية فقد أختلف أفلاطون، قبل ظهور كل التطبيقات الحالية، مع مفهوم الديمقراطية بأعتبارها لن تكون عادلة بصورة كافية للأفراد الأذكياء حين بين في كتاب الجمهورية: الأفراد الأذكياء سيعاقبون بكونهم سيحكمون من قبل أفراد أكثر غباء.

الفساد، عملية صنع القرار البطيئة نوعاً ما ، التنافس غير المنظم بين السلطات، إساءة إستعمال السلطات وغيرها هي من الأعراض الأكثر شيوعاً للطبعات الديمقراطية في التاريخ البشري حتى هذا الوقت وهذه الأعراض، مع اسباب أخرى، أعطت لأفلاطون، ولفلاسفة آخرين، الأقتراب (الذي بدا صائباً في سياقه الزمني) من فشل المفاهيم الديمقراطية وتطبيقاتها وأعتبار آلياتها لا تناسب العرق الأنساني وهدف تحقيق العدالة الأجتماعية على حد سواء ومن صعود النازية في ثلاثينيات القرن الماضي، يمكننا ملاحظة أن الأغلبية قد صوتت، عبر صناديق الأقتراع، لأدولف هتلر وطموحاته الكارثية وجود قائد كاريزماتي مع تصميم على بناء البلد في عملية تقدمية سريعة هو شرط جوهري لانجاز التطور والأزدهار الأقتصادي وتقديم هكذا شرط، في نظر البعض، أكثر أهمية من الديمقراطية من أجل تحصين(أو تطعيم) المجتمع، أي مجتمع، من الفقر أو أي أخطار أخرى وهكذا تبرز الأرضية التبريرية لأهمال الشرط الديمقراطي أو وضعه في أسفل قائمة الأولويات الوطنية. أهملت الصين الديمقراطية ومؤسساتها وركزت جهودها على التقدم الأقتصادي السريع والواضح للعيان في العقدين الأخيرين وهذا يمكن أن يكون مثالاً عملياً ملموساً على أنها(الديمقراطية) ليست الحاجة الأولى لأي كيان إجتماعي في زمننا الحالي ولكنها لا يمكن أن تكون شرطا غير جوهري يمكن تناسيه كليا بل هو شرط لايغيب عن النزعة الأنسانية الدائمة في تحقيق العدالة الأجتماعية للطبقات وللمواطنين على حد سواء. في التاريخ البشري، وجدت أكثر من صيغة(طبعة) للديمقراطية منذ أثينا القديمة مروراً بلجنة روما وحتى يومنا هذا في تطبيقات مختلفة في بلدان مختلفة ولكن الآلية المشتركة هي ذاتها: التصويت من أجل الوصول إلى حالة التمثيل الشعبي.

ربما برزت صيغة ديمقراطية تلائم مجتمعاً محدداً وصيغة أخرى لا تلائمه كلياً أو جزئياً ولكن لم يتوفر، حتى هذه اللحظة، الدليل على فشل الديمقراطية والأيدلوجيات الشمولية(التوتاليترية) أختلفت معها ولم تقدم حتى هذه اللحظة دليلاً مؤكداً على فشلها وكيف أن عمل مؤسساتها ليس مثالياً وحتماً لايخلو من الأخطاء. وصف ونستون تشرشل الديمقراطية بأنها أسوأ أنواع الحكم ولكنها أفضل من الأنواع الأخرى التي جربت حتى هذا الوقت وهو في هذا الوصف قد وظف خبرته السياسية في تقديم دليل على أنها أفضل صيغة حكم للعرق الأنساني والتي يمكن أن تعمل بصورة كفوءة في أتجاه أنجاز العدالة الاجتماعية وهو في الوقت ذاته يتفق مع جان جاك روسو في نظريته حول الأمر ذاته. أكد روسو، في العقد الأجتماعي، بشأن الشرعية التي تمتلكها السلطة السياسية والتي توجد فقط عبر عقد أجتماعي مقبول من قبل كل المواطنين من أجل مصالحهم المشتركة. إضافة إلى ذلك، التمثيل الشعبي، حسب روسو، هو الأرضية الرئيسية لأي صيغة ديمقراطية للحكم وغياب هكذا شرط هو خلل حقيقي لا يمكن إغفاله في شرعية الحكومة ومؤسساتها.

بالرغم من كل الطبعات الديمقراطية التي ظهرت حتى الآن، أي تطبيق ديمقراطي لا يمكن أن يعمل بصورة طبيعية وكفوءة بدون تفعيل قيم حقوق الأنسان، العلمانية، السوق المفتوح(الأقتصاد الحر)، الدور الحقيقي للقانون والفصل بين السلطات. هذه معظم ملامح التطبيق الديمقراطي الفعال وهكذا ملامح تأتي مع الديمقراطية كحزمة واحدة، أو صفقة واحدة، لا يمكن الفصل بينها. بكلمات أخرى، لا يمكن للديمقراطية أن تكون كفوءة بدون حزمتها المذكورة وهي كسيارة بأربع عجلات، فقدان عجلة واحدة سيمنعها من أي حركة فيزيائية طبيعية ممكنة.

في الدول الشرق-أوسطية، وجدت تجارب ومحاولات في دمقرطة الكيانات الأجتماعية وهكذا محاولات تستحق تسليط الضوء كون بعضها أخذ الأتجاه الصائب والبعض الآخر حافظ على الشكل الديمقراطي وترك الآليات الحقيقية مهملة لأسباب معروفة يدور معظمها حول الغاء تداول السلطة سلمياً وتكريسها بيد العائلة/الرئيس/ الحزب/ الملك/ الأمير وغيرها من الأنماط السلطوية التي مازالت تتحكم باقدار المواطنين العزل.

لعل أول الأنماط التي تستحق الأعجاب هو النظم البرلمانية التي سادت بعد الأستقلال في غير بلد عربي وتبنت الملكية الدستورية كنموذج وهذا ما حدث في العراق(قبل عام ٥٨) والجزائر وليبيا والأردن والكويت والمغرب ومصر(قبل عام ٥٢) وبرغم كل سلبيات هذه الأنماط فأنها كانت أكثر التجارب نجاحا في تاريخ المنطقة مقارنة بالتجارب اللاحقة التي أعلنت هويات ومسميات براقة وتبنت ((الشرعية الثورية)) ولكنها في التطبيق الحقيقي وظفت أدوات قمعية شديدة القسوة من أجل إحتكار السلطة (بكل فروعها) والثروات الوطنية بيد فئة قليلة قد تكون((الضباط الأحرار)) مرة و((الحزب القائد)) مرة أخرى والرئيس غير المنتخب شرعياً وحاشيته في معظم الحالات.

برغم الخلل (شخص في حينه أو لاحقا) في آليات الملكيات الدستوريه في المنطقة لكنها حافظت بشكل أو بآخر على كرامة المواطنين وحقوقهم الدستورية وأخضعت الجميع إلى سلطات الدستور والقضاء وتداول السلطات والشفافية فيما يخص المال العام والعدالة في الفرص وغيرها من دون ترك المواطن يلعب دور المتلقي لأوامر ((القيادة السياسية)) و((مكرماتها)) كما حدث لاحقاً حين أحكم الضباط سيطرتهم على تفاصيل الحياة هناك.

توقفت العمليات الديمقراطية في دول ((الملكيات الدستورية)) حينما بدأت مرحلة الأنقلابات والخطاب الثوري المزيف والمتعجل والذي ترك المواطن يعيش حالة شيزوفرينيا لا مثيل لها في الوقائع السيا-أجتماعية السرية والمعلنة على حد سواء. كان المواطن العادي، ومازال، يعيش حالة تغييب متواصله لحقوقه (ذكرت أم لم تذكر في الدساتير المؤقته) الطبيعية كمواطن ولكنه مجبر على إعلان ولائه اليومي للحكومة ورموزها وأداء واجباته كمواطن والتي تصل إلى الخدمة العسكرية الإلزامية والموت في حروب لا يفهم منها شيئا أو لا يتفق مع اسبابها معظم الوقت. لا حقوق متوفرة له لكنه إذا أخل بواجب واحد، في الأقل، يتعرض لأشد العقوبات، الأعدام غير مستثنى منها، ولقب الخيانة جاهز دائماً. هذا حال المواطن العادي في تلك الدول والتي تقدم، بطريقة أو بأخرى، مواطنة منقوصة للأفراد، حتى هذه اللحظة، وخصوصا ((أبناء الأقليات)) والذين يواجهون أسئلة تتعلق بولاءاتهم لوطن لم يتمتعوا يوماً بحقوق كاملة فيه.

معظم التبريرات التي قدمت من قبل الأطراف الحكومية لتغييب الشرط الديمقراطي وحقوق المواطن الطبيعية في إختيار ممثليه هو الخلل في الديمقراطية باعتبارها ((منتجا غربيا)) لا يناسب طبيعة هذه البلدان المشرقية ودياناتها وتقاليدها وغير ذالك من التبريرات المتهافته والتبرير الثاني الأكثر حضورا في غير بلد((ثوري)) هو إحتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية وأن هذه البلدان وحكوماتها في حالة ((حرب محتملة)) مع اسرائيل وهكذا حالة تعني، بلا شك، إهمال الحاجة إلى الديمقراطية وأعلان حالة طوارىء (قد تستمر لعقود طويلة) وتركيز الجهود وميزانية الدولة على عسكرة المجتمع وشراء السلاح وبناء الجيوش والتي أثبتت الوقائع أنها لم تساهم في حل الصراع الفلسطيني-الأسرائيلي بل في حماية الرئيس وقصره الجمهوري من أي تمرد شعبي محتمل.

في الأردن والمغرب مثلاً، لم تحدث الانقلابات واستمرت الخطوات الحثيثة في بناء الملكيات الدستورية ولكن الوقائع تشير إلى أن صلاحيات الملك المطلقة وتدخله المستمر في معظم شؤون الدولة قد غيرت هوية النظام القائم ووضعته في سلة ((ممالك القرون الوسطى)).

أما تبريرات تغييب الشروط الديمقراطية في هذين البلدين فهي ذاتها التي أستخدمتها ومازالت النظم ((الثورية)) الأخرى في المنطقة أو تبريرات جديدة مثل خطر وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى السلطة ومع هذا علينا الأعتراف بأن الشرط الديمقراطي الحالي في هذين البلدين، برغم كل الخلل المرافق له، أفضل نسبيا من الدول المجاروة.

السعودية، ايران، وأسرائيل دول ثيوقراطية مع ملامح مشتركة في إدارة بلدانها وتباين في بعض التفاصيل الصغيرة من بلد إلى آخر. الشرط الديمقراطي يوجد ولكنه مسموح لنسبة معينة من المواطنين حسب الدستور المكتوب والمعلن ولايمكن لمواطنين آخرين من إنتماءات مختلفة التمتع بهكذا شرط. الديمقراطية الأيرانية هي حكر على من يؤمن بمبدأ ((ولاية الفقيه)) وأحقية وصول رجال الدين من فرقة أسلامية محددة إلى السلطة وكل من لايتوافق مع هكذا شروط لايحق له التمتع بإمتيازات المواطنة أولاً ولا الممارسة الديمقراطية ثانياً. ،في الدولة العبرية(الاسم الرسمي لدولة إسرائيل)، المواطن المنتمي للديانة اليهودية يملك كل الحقوق والواجبات وكل الأقليات من عرب مسلمين، مسيحيين ودروز لا يملكون إمتيازات كاملة بالرغم من ((التطور)) الذي حصل في العقود الأخيرة والذي أوصل أفراد الأقليات إلى الكنيست عبر الانتخاب المباشر وهذا في حد ذاته يعتبر دلالة على محاولات المشرعين هناك في دفع القوانين والآليات نحو تحسين الشرط الديمقراطي لكن الهوية الدينية للدولة تبقى خللاً لا يمكن إغفاله وعقبة حقيقية أمام شرط المساواة وشروط حقوق الأنسان الأخرى التي تأتي دائما مع الحزمة الديمقراطية.

في العربية السعودية الأمر مشابه للدولة العبرية ولكن بطبعة أسلامية تخص فرقة واحدة من فرق الأسلام المعروفة بتبنيها أكثر الطروحات الراديكالية في التاريخ الأسلامي. لا إنتخابات ولا تمثيل شعبي ولا برلمان وكل السلطات محصورة بيد الملك وعائلته مع تحالف واضح مع المؤسسة الدينية الرسمية التي كانت (ومازالت)، منذ تأسيس هذه المملكة النفطية الشاسعة، تقدم شرعية دينية للقرار الملكي الذي يتعلق بكل تفاصيل الحياة هناك. كل من لاينتمي إلى الدين الرسمي (الطائفة الرسمية للدولة تحديدا) لا يمكنه التمتع بالأمتيازات التي تمنح عادة للمواطنين كهبة أو مكرمة من العائلة المالكة. بكلمات أخرى، لا يمكن لمواطني الأقليات التمتع بإمتيازات المواطن العادي أما الشرط الديمقراطي فهو مفقود ولايمكن التحدث به كونه أحد التابوات السياسية في البلد والذي صار دينياً بمرور الوقت حتى حدثت الهزات الكبرى في بداية هذا القرن مثل إنفجارات سبتمبر وحرب تغيير النظام في العراق والتي أنتجت ممارسات ديمقراطية في العراق كما أن نسبة لا بأس بها من الضغط السياسي من قبل البيت الأبيض على العائلة المالكة أنتج إنتخابات المجالس البلدية وهذه بداية خجولة في دمقرطة مملكة الصحراء والتي قد تحدث بعد عقود طويلة من الآن.

الأمر في مصر وسوريا أخذ أتجاهاً مختلفاً نوعاً ما عن الأنماط السائدة فبعد فشل الشرعية الثورية في تحقيق الوعود الكثيرة التي سمع بها المواطنون كثيرا عبر الخطاب السياسي الرسمي أو الحزبي، بدأت المطالبات بتبني ولو هامش صغير من الممارسة الديمقراطية والذي أدى مع الضغط العالمي، إلى السماح بمنابر للمعارضة في مجلس الشعب المصري أيام حكم الرئيس الراحل أنور السادات. وجود المعارضة العلنية كان بلا شك أمراً يدعو للتفاؤل والذي لم يستمر طويلاً فقد تم إعتقال المعارضين في ايام قليلة قبيل إغتيال الرئيس المذكور بفترة قصيرة. بعد هذا الحدث، أعلنت مصر رسميا تبني التمثيل الشعبي كآلية حديثة للوصول إلى مجلس الشعب كسلطة تشريعية عليا لبلاد وادي النيل. للأسف، لم يتم تطبيق الديمقراطية بكل آلياتها المعروفة، فالرئيس مازال يحكم منذ ١٩٨١ ولم تحدث حتى هذه اللحظة إنتخابات رئاسية تسمح بوصول مرشحين من خارج الحزب الحاكم. حتى هذا الحزب صار بمرور الوقت وسيلة لتمرير رغبات الرئيس ودائرته الضيقة وأخرها الرغبة في توريث نجل الرئيس الحالي عبر سيناريو مشابه لتفاصيل تنصيب الرئيس السوري الحالي.

ربما سيقول أحد الساسة في الغرب أن هذه الشعوب غير مهيأة لممارسة الديمقراطية وهذا الرأي يجد قبولاً في الأوساط العنصرية التي تجد العرق الأبيض العرق الوحيد المهيأ لاستعمال التكنولوجيا ولممارسة الديمقراطية بدون اي شحنة من العنف. في هكذا جدل، نجد التجربة الهندية (بدأت منذ الأستقلال عن بريطانيا) مثالاً رائعاً لأثبات فشل وغباء الرأي العنصري. ربما يعلو صوت عنصري منحاز من جهة أخرى في الغرب ليضع اللوم على الديانة الأسلامية أو أن الثقافة الأسلامية لا تسمح بالفصل بين الدين والدولة أو الفصل بين السلطات أو لثقافة حقوق الأنسان وغيرها من الأصوات المتهافته التي لا يمكن أن تخفي كراهيتها للمسلمين. في الرد على هكذا خطاب، عليّ التذكير بأن السلطة الدينية والسياسية لم تجتمع في مؤسسة واحدة إلا لفترة قصيرة.

تاريخياً، قاد النبي محمد الأمة الجديدة وكان صانع القرار السياسي والديني في الوقت ذاته وبعد وفاته أستمر الأمر مع خلفائه الأربعة. بعد إغتيال الخليفة الرابع، صارت المؤسسة الدينية جهازاً تابعاً للسلطة السياسية التي ترشح من يناسب أجنداتها ومن يضفي شرعية دينية لكل تفاصيل عملها. بكلمات أخرى، الفصل بين الدين والدولة في التاريخ الأسلامي حالة موجودة عملياً ولكنها غير معلنة دستورياً لغياب النص الدستوري أولاً وللخوف من صفة العلمانية التي يمكن أن تلصق بأي سلطة سياسية في الشرق الأوسط، ثانياً. بعد وصول الطبعة العلمانية الأتاتوركية إلى الشرق الأوسط تحولت هذه الصفة إلى شتيمة وصفة مرادفة للإلحاد.

أعود للمثال الهندي ثانيةً، حيث المسلمون أقلية (حسب إحصائيات جامعة كولومبيا لعام ٢٠٠٧) في مجتمع بأغلبية غير مسلمة. المسلمون في الهند يفضلون العلمانية التي تضمن لهم حقوق سياسية في الوصول إلى أعلى المناصب الأقليمية والفدرالية وتضمن لهم أيضاً ممارسة طقوسهم وشعائرهم بلا خوف وبمساواة مع باقي المواطنين.

لا أجد شخصياً أي تعارض بين الآليات الديمقراطية وأي ثقافة أو ديانة لكن إحتكار السلطة بقبضة واحدة هو المشكلة الحقيقية والتي ستغيب شرعية الحاكم والحكومة وتفتح الباب لمعارضة(أو معارضات) سياسية (سرية) ستلجأ بلا شك إلى إستخدام السلاح وما سينتج عنه من تغييب لكل شرط ديمقراطي وتوقف لأي تطور إقتصادي وإجتماعي وتستمر دورة الإنقلابات الكارثية(بمباركة البيت الأبيض دائماً) التي ساهمت في إفقار الكثير من الدول الغنية بالثروات وتحويلها إلى دول غير منتجة تنتظر مساعدات الغرب والأمم المتحدة والعراق مثال واقعي يمكن التعلم منه، هل تعلمنا الدرس من هكذا مثال، أم نحتاج لمغامرات أخرى هناك؟

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١.لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢.يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه

وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣.ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com